

مستطعة عرض الضلع والمسح فيقول ما حول ذلك الموضع وتترك ذلك الموضع واذا
 كانت اشعة في يده ولا يمكن استمال الماء وقد عرف من الوضوء يتبين بفرحة يوضوئها فان
 يتبين وتير وصل طازيلا عندنا في حنيفة فافهمها وان كان في رجليه فيض الماء الوضوء
 او الطلح ولا يمكنه اتصال الماء فيقوم بوضوءه بالما فوق الدوا ولا يمكن اتصال الماء بالوضوء
 ولا يغير المسح واذا اتوا من الماء الذي هو مستطع الدوا ان مستطع من يرضى عن ذلك
 الموضع وانما لا يراه الله اعلم **الفصل السابع في الاجناس** واحكامها وضوئها
 صفا عيانا فيض المسح واذا هذا وهذا الفضل يستعمل على نوحته فتقول انما في الفاسه نوعان
 مائع وغير مائع وكل نوع من قسمين حسب اعتبار نفسه وحسب باعتباره ونسبته
 بعضها هائلا وبعضها في كتاب الصلاة فان القدور كالماء يفرغ عن بدن الانسان
 مما يوجب الوضوء او الغسل من وجس كالغايط والبول والدم وطهر ذلك وفي
 جنس خفيف صوابه من كل حيوان جسد الارواح والاشياء كالجثه
 وقد زرع وما ذلك طاهر وفي الثاني فان كل غليظة عند ابي حنيفة خفيفة خفيفا
 ولا فرق بين ما كثر اليه وغيره وقال في زرع ما لا يملك طيه غليظة كيواله وروية
 ما يملك طيه خفيفة كيواله روى المصنفين في رده انما قاله الروايات
 جواز الصلاة وان كان كثيرا فافسقا قبل هذا اخر قوله ورجع الى هذا القول حتى جا
 مع الخليفة الى الرضا وراى اسواقهم وسكنهم ملوثة من الارواح فخرج الى هذا
 القول وهو للبلوى قال مشايخنا على تسان هذه الصا اثنان جازا للوضوء
 جواز الصلوة وان كان كثيرا فافسقا مع ان التران مخلوط بالهلالات وقد لا يلبس
 وفي الثاني يتوهم انما قاله في الفاسه قاله في الفاسه التي هي الخلو الى الاحمد على هذه الروايات
 وكان يقول البلوى انما يكون في النحال والشمال يمكن خلعها وقتها عند الناس خلع الغسل
 وليس فيه كثير من زرع الصلاة بغير النحال احدوا كثيرا فافسقا عليه فيجوز الصلاة
 وقد ذكرنا انما يوكا في الطير كالحمام والمصفر والبط في مسال الارواح
 ذوق ما لا يملك طيه من سباع الطيور كما لعت واليازي وغيرهما من الحيات والوحوش
 والشاهين والقران وما اشبه ذلك هو طاهر في قول ابي حنيفة والى كونه
 في الثاني في الطير الروايات وفي المسما في وهو الاصح وقا في رده عن بعض الروايات
 يوكاها خسة عند ابي حنيفة والى كونه خال في قوله ما يملك طيه طاهر فاذا
 نكح الطاهر فاذا اصابه الشوب لوضوء جواز الصلاة فيه فاذا نكح ما ذاقه الغليل

بعضها هائلا وبعضها في كتاب الصلاة فان القدور كالماء يفرغ عن بدن الانسان مما يوجب الوضوء او الغسل من وجس كالغايط والبول والدم وطهر ذلك وفي جنس خفيف صوابه من كل حيوان جسد الارواح والاشياء كالجثه وقد زرع وما ذلك طاهر وفي الثاني فان كل غليظة عند ابي حنيفة خفيفة خفيفا ولا فرق بين ما كثر اليه وغيره وقال في زرع ما لا يملك طيه غليظة كيواله وروية ما يملك طيه خفيفة كيواله روى المصنفين في رده انما قاله الروايات جواز الصلاة وان كان كثيرا فافسقا قبل هذا اخر قوله ورجع الى هذا القول حتى جا مع الخليفة الى الرضا وراى اسواقهم وسكنهم ملوثة من الارواح فخرج الى هذا القول وهو للبلوى قال مشايخنا على تسان هذه الصا اثنان جازا للوضوء جواز الصلوة وان كان كثيرا فافسقا مع ان التران مخلوط بالهلالات وقد لا يلبس وفي الثاني يتوهم انما قاله في الفاسه قاله في الفاسه التي هي الخلو الى الاحمد على هذه الروايات وكان يقول البلوى انما يكون في النحال والشمال يمكن خلعها وقتها عند الناس خلع الغسل وليس فيه كثير من زرع الصلاة بغير النحال احدوا كثيرا فافسقا عليه فيجوز الصلاة وقد ذكرنا انما يوكا في الطير كالحمام والمصفر والبط في مسال الارواح ذوق ما لا يملك طيه من سباع الطيور كما لعت واليازي وغيرهما من الحيات والوحوش والشاهين والقران وما اشبه ذلك هو طاهر في قول ابي حنيفة والى كونه في الثاني في الطير الروايات وفي المسما في وهو الاصح وقا في رده عن بعض الروايات يوكاها خسة عند ابي حنيفة والى كونه خال في قوله ما يملك طيه طاهر فاذا نكح الطاهر فاذا اصابه الشوب لوضوء جواز الصلاة فيه فاذا نكح ما ذاقه الغليل

في الماء ويضع التوضي الا ان يظلم على الما حنيفة للبحور التوضي به وفي نسخة جازية
 قول ما لا يملك طيه غليظة عند ابي حنيفة خفيفة عند ابي حنيفة والفقهاء في الوضوء في
 الماء على قول ابي حنيفة وفي اطل صابة التوبن عالمه ابي يوسف وفي نسخة في الكوي
 عايقه في حنيفة وان ابا حنيفة وايا يوسف اطلقا فيما بينهما قال ابو حنيفة لا يجوز ستر
 للتراوي ولغيره وقال ابو يوسف يجوز ستره للتراوي ولغيره وفي الفتاوى القاسية
 وكرهه رحمه الله ايضا بول الحمار والبغال حنيفة ليس فيه طويك
 فان الارض ينشغها خلاف الروايات في قوله وجه الارض ويقول الهمزة حنيفة
 في الجناح حنيفة لوانها با الشوب اكره من قدره من جواز الصلاة هو الظاهر عند الفقهاء
 وحكي عن جيران سلام ان كان يقول لو ابليت به لعسلت ولكن الامر فيك باياه
 الصلاة وفي المصنفين بول العين والعمية حنيفة لا يظفر الا بالغسل وعند الشافعي
 حنيفة الرضا في بول الصبي لم يطهر الطعام وبول الباردة لا يظفر الا بالغسل انما قالوا
 بول الفارة اذا وقع في الماء افسد الما حنيفة للبحور التوضي به بخلاف سورها واذا
 اصابه الشوب بول الفارة فقله بعض مشايخنا ان يجس الشوب وقاسه يطحا على
 الماء وقال بعضهم لا يجسده وعن محمد رحمه الله ان قال لا اراد ببول الفارة باسكا
 وذهب في قولها الى ان بلوى في بولها ظاهر ولو وجد راجحة في التوضي لم يتبين
 به فاستتر به بولي وان صلي فيه لم يقل بالوضوء به وبعض مشايخنا رحمه الله
 قالوا انما لا يجسده الا ان يجسده وهذا القائل جعلوا الرضا في التحقير الى في
 سلب اصل الحنيفة وفي الما حنيفة بول الفارة وجازها حنيفة وحيل بولها معقود
 علمه الفتوى وفي الصبرية والصحيح ان يجسده وفي الحية وصدارة كل كسرة كيواله
 والهرارة الذي يدخل في الاصبع الحجر وحل الاباس وكاله قول ابو حنيفة قال الحسن ابن
 زياد رحمه الله لو ان حقة من حقة الفارة وقعت في وتر حنيفة وطهنة لم يركبها
 ولو وقعت في دهن قسد الدهن وقادح في اتم مقابل رده الله ما لم يتبين طوبه لا
 ينسد الخلة والدهن وقال الفقيه ابو المنيك رحمه الله وبنها في مسائل ابي
 جعفر وفي حنيفة اذا وقع في الزيت والحار انه لا ينسد وجه الشح الامام ابي محمد
 في الرازي رحمه الله قال وقعت في حقه الواضعة نقلت الى اسحاق الفزاري قال لو كان
 في الشربة والبالا حنيفة ولكن وقعت في بول الفاسه وفراة له ليس حنيفة لا لا يستطاع
 الاطعام عنه وفي الخلاصة له حنيفة الحنيفة انما عليه اجماع المستدعية ولما اخرج من

بعضها هائلا وبعضها في كتاب الصلاة فان القدور كالماء يفرغ عن بدن الانسان مما يوجب الوضوء او الغسل من وجس كالغايط والبول والدم وطهر ذلك وفي جنس خفيف صوابه من كل حيوان جسد الارواح والاشياء كالجثه وقد زرع وما ذلك طاهر وفي الثاني فان كل غليظة عند ابي حنيفة خفيفة خفيفا ولا فرق بين ما كثر اليه وغيره وقال في زرع ما لا يملك طيه غليظة كيواله وروية ما يملك طيه خفيفة كيواله روى المصنفين في رده انما قاله الروايات جواز الصلاة وان كان كثيرا فافسقا قبل هذا اخر قوله ورجع الى هذا القول حتى جا مع الخليفة الى الرضا وراى اسواقهم وسكنهم ملوثة من الارواح فخرج الى هذا القول وهو للبلوى قال مشايخنا على تسان هذه الصا اثنان جازا للوضوء جواز الصلوة وان كان كثيرا فافسقا مع ان التران مخلوط بالهلالات وقد لا يلبس وفي الثاني يتوهم انما قاله في الفاسه قاله في الفاسه التي هي الخلو الى الاحمد على هذه الروايات وكان يقول البلوى انما يكون في النحال والشمال يمكن خلعها وقتها عند الناس خلع الغسل وليس فيه كثير من زرع الصلاة بغير النحال احدوا كثيرا فافسقا عليه فيجوز الصلاة وقد ذكرنا انما يوكا في الطير كالحمام والمصفر والبط في مسال الارواح ذوق ما لا يملك طيه من سباع الطيور كما لعت واليازي وغيرهما من الحيات والوحوش والشاهين والقران وما اشبه ذلك هو طاهر في قول ابي حنيفة والى كونه في الثاني في الطير الروايات وفي المسما في وهو الاصح وقا في رده عن بعض الروايات يوكاها خسة عند ابي حنيفة والى كونه خال في قوله ما يملك طيه طاهر فاذا نكح الطاهر فاذا اصابه الشوب لوضوء جواز الصلاة فيه فاذا نكح ما ذاقه الغليل